تمهيد

لقد مثلت حركة الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية ودول شمال إفريقيا منعطفا في الساحة السياسية العربية والدولية، فقد أخذت منحى دراماتيكي تفاجأ منه المحللين السياسيين ذوي الخبرة بدليل ما حدث في تونس ومصر، ليبيا، البحرين، سوريا، فالمنطقة العربية تعيش أجواء جدل واسع وحراك ملحوظ تطرح فيه أسئلة كانت محظورة من قبل، ومن يتابع الواقع العربي يلمس بدايات عواصف جامحة وملامح حراك ملحوظ في مواقع متباينة على امتداد السنوات الماضية القليلة.

وعليه هذه الدراسة تحاول توضيح العلاقة بين ظاهرة الحراك السياسي والأمن الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى التطرق لفكرة التحول السياسي المتفاوت من وحدة سياسية إلى أخرى تبعا لخصوصية كل وحدة ، ويعالج هذا الفصل مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: المدلول المعرفي لظاهرة الحراك السياسي**
- **المبحث الثاني: الحدود الأنطولوجية للأمن الإقليمي**

المبحث الأول :المدلول المعرفي لظاهرة الحراك السياسي

إن لكل حراك سياسي طبيعة معينة يمكن فهمه ومعرفة مكوناته من خلالها، فالاستخدام الأوسع لمصطلح الحراك في أدبيات علم الاجتماع يتصل بتغيير الوضع الاجتماعي أو الطبقي على العكس في أدبيات علم السياسة من الصعب جدا ضبط المصطلحات نظرا لتداخلها مع بعضها البعض

وإذا كان الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة العربية يمثل مجرد بداية لمخاض لم تتضح معالمه بعد، فإن الواضح أن هذا الحراك إذا أريد له أن يصل بالمجتمعات العربية إلى بر الأمان، وأن يسفر عن تطورات مأمولة وتحولات مطلوبة في مسار الحكم وحركة المجتمع في الدول العربية فقد يكون من المهم استمرار قوى التغيير في إتباع الوسائل السلمية والقانونية، مع تركيز جهودها على التوعية بتوجهاتها في التغيير دون اللجوء إلى وسائل التعبئة السياسية و أساليب الإثارة الجماهيرية.

المطلب الأول: تعريف الحراك السياسي

الحراك السياسي في مفهومه العام هو كل النشاطات السياسية(الفردية أو الجماعية) في داخل الوطن و خارجه[1]، فعلى سبيل المثال وصف جل الحراك السياسي على أنه حراك موال ورسمي وهامشي في نفس الوقت، وأن هدفه الأول هو استمرارية الحكم وتبرير أخطائه والأبعد من ذلك كله اشتراط النظر إلى المستقبل.

ويمكن تصنيف التعريفات المعطاة للحراك السياسي إلى مجموعتين أساسيتين:الأولى تعرف الحراك السياسي كسلوك و الثانية تعرفه كأسلوب نذكر منها كالتالي[2]؛

أ . الحراك السياسي كسلوك: يعني الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى آخر كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مع تغيير الولاء للشخص أو الحزب، وذلك يجري وفق حركية غير

---

[1] مناور عبد اللطيف العتيبي، " **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006_ 2012** " . مذكرة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط ،2013)، ص .30 .

[2] عياد محمد سمير" **العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**". مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف 2013، ص .36 .

مضبوطة مما يفتح المجال لكل الاحتمالات، كما أنه يعني الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي.

ب . الحراك السياسي كأسلوب: التركيز على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها التغيير السياسي، فالبعض يرى أن الحراك السياسي عبارة عن ثورة سياسية بيضاء

محمد عابد الجابري يعرف الحراك السياسي:"عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي".

بالرغم من وجود تعاريف مختلفة لظاهرة الحراك السياسي منها من يركز على السلوك والبعض الآخر يركز على الأسلوب سواء سلمي أو عنيف، يمكن القول بأن ظاهرة الحراك السياسي هي انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في إحداث التغيي ر، سواء عن طريق اللجوء أي انقلاب باستعمال القوة(العنف) أو عن طريق الوسائل السلمية ، في المقابل يخضع هذا الحراك لتأثيرات تداخل العوامل الداخلية والخارجية [1].

وعليه ظاهرة الحراك السياسي ترتبط ارتباط وثيق بالصراع من اجل تحقيق الديمقراطية لا سيما أن هذا الارتباط يقوم على أساس الممارسة السياسية و الديمقراطية معا.

المطلب الثاني: عوامل قيام ظاهرة الحراك السياسي

هناك أسباب داخلية وخارجية أدت لبروز ظاهرة الحراك السياسي في المنطقة وإزاء ه ذه التغيرات والمؤثرات الجديدة، أكيد ستكون النتائج لها تداعيات على مستقبل العمل الوطني والعربي برمته من جهة أخرى هذا الحراك من المؤكد أنه لم يكن وليد الفراغ ، ولكن هناك في الأفق جملة من المسببات منها ماهو داخلي ومنها ما هو خارجي والمراقب لتفاعلات هذا الحراك السياسي سيجد قواسم مشتركة جمعت بين أغلب الحركات الشعبية المبادرة به[2].

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص . 37 .

* **الثورة السياسية البيضاء:** مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

[2] سعيد رفعت ،"إرهاصات التغيير في المنطقة العربية." **شؤون عربية** ،ع.123 (خريف 2005)، ص. 14.

الفرع الأول:المسببات الداخلية

إن المسببات الداخلية لها دور حاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات وهي عديدة منها يمكن إجمالها كالتالي[1]:

أ . المسببات الاجتماعية والاقتصادية : يعيش معظم سكان منطقة الوطن العربي فـي ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على نظام القرابة ونواتها الأساسية هي القبيلة، والنظام في هذه الحالة يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة وبالتالي ستلعب القبيلة دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف

_ **التربية والتعليم:** وصل سكان العالم العربي عام 2009 نحو 335 مليون نسمة من بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30 بالمائة،إذن ارتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع، إضافة إلى ذلك السياسة التعليمية تسير بشكل تقليدي في التلقين مع إعطاء فرصة للتفكير المفتوح للطرف الآخر فعدم الاهتمام بالبحث العلمي يقابله التخلف عن ركب الحضارة

_ **المحسوبية والرشوة** :عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد في المقابل الرشوة أدت إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية مع فقدان مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن، القضاء.

_ غياب العدالة التوزيعية الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية ترتب عنها شرخ داخلي حاد ، أدى إلى بروز أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة، وأغلبية ساحقة فقيرة معرضة للاضطهاد.

_ **تخلف الاقتصاد:** التخلف الاقتصادي مع الاعتماد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في المقابل تغييب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات عديدة نذكر منها كالتالي [2]:

- ارتفاع معدلات تزايد النمو السكاني.
- نقص الكوادر الوطنية.

---

[1] محمد عمارة ، **ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف**(القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر،2011)، ص. 125 .

[2] سعيد رفعت، **مرجع سابق**، ص ص .14 _ 18 .

- التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- انخفاض مستوى الادخار.

ب . مسببات سياسية:

- تغول الدولة مع تسلطية الأنظمة السياسي أدى إلى انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .
- غياب الإصلاحات السياسية: عندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات أكيد هاته الإصلاحات ستكون مغيبة،قد تؤدي إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بانقلاب ضد حكامه.وعادة ما يكون في الأنظمة السياسية سواء كانت الجمهورية أم الملكية الحديث عن الإصلاح السياسي مع توسيع قاعدة المشاركة وحماية الرأي والتعبير [1]، لكن تلك الإصلاحات عادة ما تتلاشى حتى أنه أصبح الحديث عن أي إصلاح سياسي يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة و النفوذ وبالتالي تكريس فكرة الفساد السياسي بدل الإصلاح السياسي.
- ضعف أداء الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني مع انسداد القنوات الشرعية للعبير عن الرأي، إذن شخصنة الدولة في يد حكامها.
- انتكاسة الانفتاح الديمقراطي.

الفرع الثاني: المسببات الخارجية

(1) ريم محمد موسى، **الثورات العربية ومستقبل التغيير**، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر ثقافة التغيير، جامعة بحري الخرطوم قسم العلوم السياسية ، ص. 12 .

إلى جانب المسببات الداخلية هناك مسببات خارجية لا يمكن إغفال دورها بصورة عامة في إحداث الحراك السياسي وحول مدى تأثيرها، هناك اتجاهان نذكر كالتالي[1]:

الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الحراك السياسي أن جل الحركات الاحتجاجية هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي والدليل على ذلك ما تعانيه جل الدول العربية من مشاكل اجتماعية، سياسية، اقتصادية.

الاتجاه الثاني: يقر أنصاره بأن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشف عنها موقع **ويكيليكس wikiliks** أن أمريكا دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر.في حين البعض يقر بأن هذه الوثائق والموقع في حد ذاته كان لهما دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم، وعن حجم الفساد السياسي الموجود في هذه الدول.

علاوة على ذلك يمكن إدراج ما يعرف بمصطلح " **الفوضى الخلاقة**"* التي تستهدف إحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجات الفوضى وتوجيهها خدمة لمصالحها الشخصية.أي قيام أمريكا بدور الهدم(الفوضى) ثم تتركها حتى تصبح الحاجة للتدخل الأمريكي ضرورة ملحة.

المطلب الثالث :مظاهر الحراك السياسي

بالرغم من أن إرهاصات التغيير في دول الحراك السياسي تختلف مظاهرها باختلاف ظروفها الداخلية وعلاقتها "بدول الثقل" الخارجية، إلا أن الشعور الشعبي العام في كافة الدول العربية يتراوح بين

[1] **المرجع نفسه**، ص .15 .

السخط وعدم الرضا على الحالة التي وصلت إليها بعض الدول العربية : تونس، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن، سوريا والأغلبية تتفق على المظاهر التالية[1]:

_ ارتفاع وتيرة النقد العام لسلبيات المجتمع العربي وبصورة غير مسبوقة في التجمعات السياسية، الثقافية المنتديات الاجتماعية والفكرية، وفي الصحف المستقلة والحزبية بل وحتى الرسمية ما يعني اتساع مجال الاحتجاج الاجتماعي على ظاهر سلبية بنيوية إخترمت البنيان السياسي والاجتماعي العربي فأصبحت غير مقبولة وضارة بمصالح القطاعات الجماهيرية الواسعة في المجتمع العربي، لانعكاساتها السلبية الملحوظة على مجمل أداء المؤسسات العربية القطرية والإقليمية.

_ لم يتوقف أصحاب هذا الميل لانتقاد سلبيات أداء المؤسسات والهيئات العامة عند حدود الكلام والكتابة وحسب، وإنما انتقلوا بالأمر خطوة إلى الأمام بالمبادرة إلى تأسيس العديد من الحركات الشعبية ذات التوجه السياسي، الاجتماعي، الفكري كلها خارج المؤسسات الرسمية من هيئات وأحزاب حاكمة والأخرى معارضة.

_انتشار الحركات الاحتجاجية في أكثر من قطر عربي تحمل أوصاف متشابهة تطرح رؤى ومطالب متقاربة، وقد استطاعت هذه الحركات الاحتجاجية الشعبية بالرغم من حداثة عمرها أن تنتشر في قطاعات عديدة أفقيا ورأسيا، وأن تثير حوارا عارما في المجتمع حول أفكارها وطريقة عملها وبرامجها المطروحة [2].

_ تغلغل قطاعات مجتمعية لم يعرف عنها . تاريخيا . التحرك بأفق سياسي مباشر أو بشكل علني مثل أساتذة الجامعات والقضاة، الذين عبروا عبر اجتماعاتهم وأنشطة نواديهم عن مواقفهم من التطورات السياسية المتسارعة في بلدانهم وفي المنطقة ككل، وهو تعبير إضافي عن اتساع نطاق القوى الاجتماعية المتأثرة سلبيا

---

[*] **الفوضى الخلاقة** :هذا المفهوم يعتبر أكثر شمولية من مجرد كونه خطة أمريكية للتفكيك الممنهج وتتأسس نظرية الفوضى الخلاقة على ثنائية التفكيك والتركيب، وعليه لابد من إحداث شئ من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا.خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن توسعت أمريكا في استخدام نظريات الفوضى الخلاقة في إطار الحرب الإستباقية مع تفعيل نظرية الدومينو التي تسعى هي الأخرى إلى محاولة إسقاط الأنظمة وفق ما يتماشى مع مصالحها .

[1] أحمد بهاء الدين شعبان، "الحراك السياسي في المنطقة المظاهر،المبررات،الأبعاد،الآفاق". **شؤون عربية**. ع.123 (خريف 2005)، ص ص 12_ 20.

[2] **المكان نفسه**.

بنتائج التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها وتعيشها المنطقة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير.

_ النزول المتكرر لقطاعات من المثقفين ورجال الفكر والسياسة إلى الشارع في مظاهرات واحتشادات متواصلة، وهو مسلك جديد من نوعه يستهدف لفت انتباه الأنظار لمطالبهم مع مخاطبة الرأي الشعبي بطرح أفكارهم عليه عبر استخدام وسائط **الميديا media** المحلية والعربية والعالمية.

_ الدعوة لإجراء برامج إصلاحية ولو جزئية مع تصاعد وتيرة الصدام بينها وبين القوى التقليدية التي تسعى لاستمرار هيمنتها فيما بات يعرف بصراع "الحرس الجديد"و"الحرس القديم".

المطلب الرابع: علاقة الحراك السياسي ببعض المفاهيم ذات الصلة

يرتبط مصطلح الحراك السياسي بمجموعة من المفاهيم ذات الصلة منها كالتالي[1]:

الفرع الأول :علاقة الحراك السياسي بالتنمية السياسية

التنمية السياسية عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات على المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره.

التنمية السياسية تسعى إلى الانتقال إلى الأهداف التي تجسد شرعية النظام السياسي منها الديمقراطية، الاستقرار، المشاركة السياسية، أما من الناحية الوظيفية تشير التنمية السياسية إلى حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية ، من الناحية القانونية ينظر لها كالحماية المتساوية في ظل القانون، من الناحية الاقتصادية تسعى لخدمة الحاجات المادية للمواطنين في المقابل إسهام المشاركة الشعبية في العملية السياسية

[1] محمد عبد الغفور الشيوخ،" **تأثير ثورات الربيع العربي على الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي:دراسة إستشرافية للإنعكاسات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية السياسية والقوى الإصلاحية في المملكة العربية السعودية**". مذكرة ماجستير(قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد.جامعة بنغازي ليبيا،2013)،ص.103 .

والحراك السياسي يلتقي مع التنمية السياسية في فكرة ضرورة الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي في ظل مشاركة سياسية فعالة،وبالتالي عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة خاصة في ظل تزايد اتساع الفجوة بين قمة الهرم السياسي والقاعدة الشعبية.

الفرع الثاني:علاقة الحراك السياسي بالإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة الكثير من المفاهيم الشائعة مثل:التنمية السياسية Development Political ،التحديث السياسي Political Modernization ،التغيير السياسيChange Political ،التحول[1]Transition .

والإصلاح السياسي لا يزال يكتنفه الغموض بعض الشئ وذلك نظرا لتداخله وتشابكه مع المفاهيم السابقة الذكر ، فالبرغم من أن الإصلاح السياسي هو ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب الأمور السياسية وتحصينها لمواجهة مجموعة من الاستحقاقات المستقبلية إلا أنه مازال م حل للجدل للكثير ويشار للإصلاح السياسي بأنه ركيزة أساسية لترسيخ الحكم في المقابل يعتبر ضمانة لفاعلية الحكم وكفاءته

الإصلاح السياسي والحراك السياسي يلتقيان في فكرة التغيير نحو الأفضل لكنهما يختلفان في فكرة هي أن الإصلاح السياسي يستهدف التغيير المتدرج والجزئي للنظام السياسي ، والبنى الاجتماعية في حين الحراك السياسي يستهدف التغيير الكلي لكافة النظم والأنساق على رأسها النظام السياسي بشكل جذري ودراماتيكي.

الفرع الثالث:علاقة الحراك السياسي بالتحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي هو الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية، إلى دولة يقوم كيانها على ثلاثة أركان هي:حقوق الإنسان، الحرية، المساواة وبالتالي تكافؤ الفرص.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 104 .

دعم دولة المؤسسات بالإضافة إلى تداول السلطة داخل هـ ذه المؤسسات وبين القوى السياسية المتعددة على أساس حكم الأقلية مع الحفاظ على حقوق الأغلبية.

يعرف **صاموئيل هانتغتون** Samuel Huntington التحول الديمقراطي على أنه: "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي منفتح" [1]، ويضل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية ، إذن الحراك السياسي والتحول الديمقراطي هدفهما واحد ألا وهو الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تساهم فيه قوى أساسية ذات دوافع مختلفة منها:النظام، المعارضة الداخلية، القوى الخارجية.

المخطط رقم 01 : يبين فاعلية المجتمع المدني للوصول إلى تحول سياسي ديمقراطي

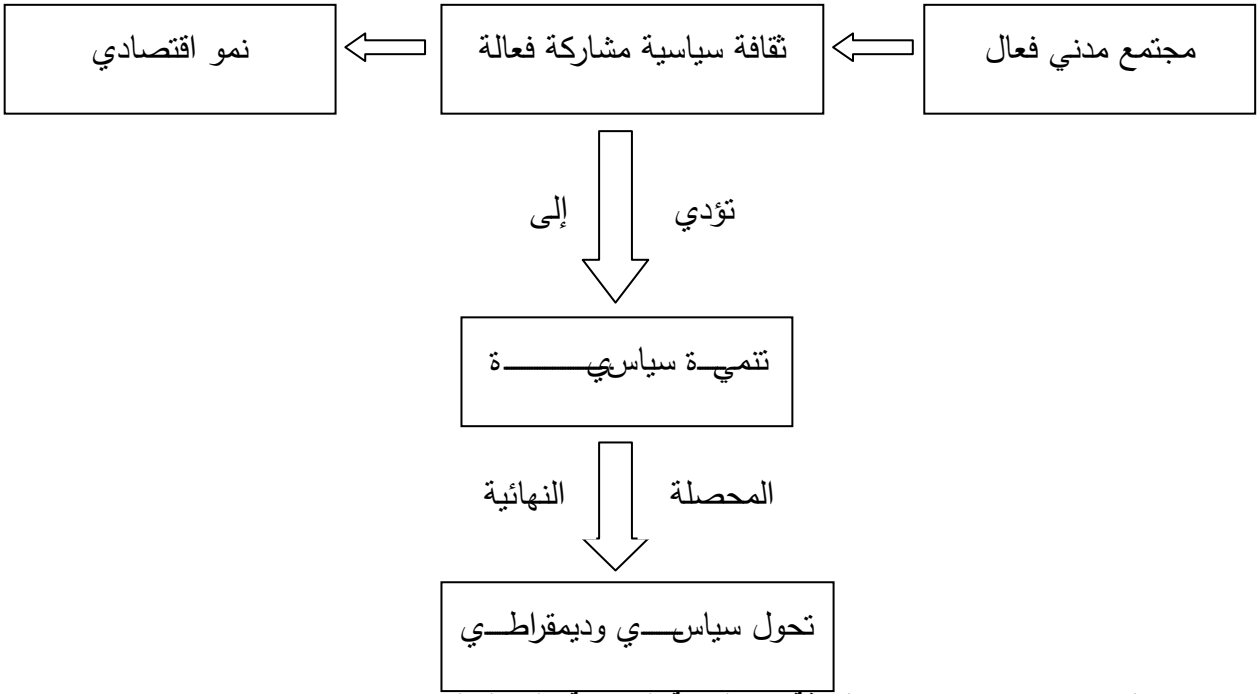

المصدر: عياد محمد سمير" **العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**". مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف2013 ، ص .42 .

[1] صاموئيل هانتغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن** (تر:عبد الوهاب علوب)(الكويت: دار سعاد الصباح،1993)، ص.122.

التعليق:

يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأن العلاقة بين تلك المؤسسات والديمقراطية هي علاقة وثيقة إذ أن تلك المؤسسات لا يمكن لها أن تزدهر وتتطور إلا في إطار المناخ الديمقراطي [1]، كما أنها بالمقابل تعد من الأسس المهمة لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي وضمان استمراره لمدة أطول، وذلك يعود إلى طبيعة الدور الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه تلك المؤسسات بحيث أنها تعمل كحلقة وصل بين المواطنيين والدولة بالإضافة إلى ذلك تنظم العلاقة بينهما، فهي تحمي المواطنين من استبداد وتعسف الدولة ضدهم.

وعليه كلما كانت هناك مؤسسات مجتمع مدني تعمل بالشكل الصحيح ومن دون عوائق لا سيما من قبل السلطة الحاكمة كلما كانت هناك إمكانية متاحة للتحول السياسي الديمقراطي.

الفرع الرابع:علاقة الحراك السياسي بالتغير السياسي

يشير مصطلح التغير السياسي عادة إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع معين، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي ، ويتسم مصطلح التغير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ويأتي التغير السياسي استجابة لعدة عوامل منها كالتالي[2]:

- مطالب الرأي العام أو الأفراد من النظام السياسي وه ذه المطالب عادة ما تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط
- ضغوطات خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون ه ذه الضغوطات بأشكال عديدة سياسية، اقتصادية وعسكرية.

---

[1] شهرزاد صحراوي،"**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس . الجزائر . المغرب**" . مذكرة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)، ص.10 .

[2] **المكان نفسه.**

- تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية ، وهناك نوعين من التغيير السياسي[1]:

تغيير شامل عميق: يبدأ بتغيير القيادة الديكتاتورية ويمتد ليشمل جميع النظم الأخرى وبالتالي تغيير القيادة هو خطوة إيجابية نحو التغيير الشامل لكنه ليس الهدف النهائي

تغيير جزئي: يتناول جزئية فقط كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانبا من الوضع العام للمجتمع.

المخطط رقم 02: يمثل مستويات ونطاق الدعم/الثقة السياسية

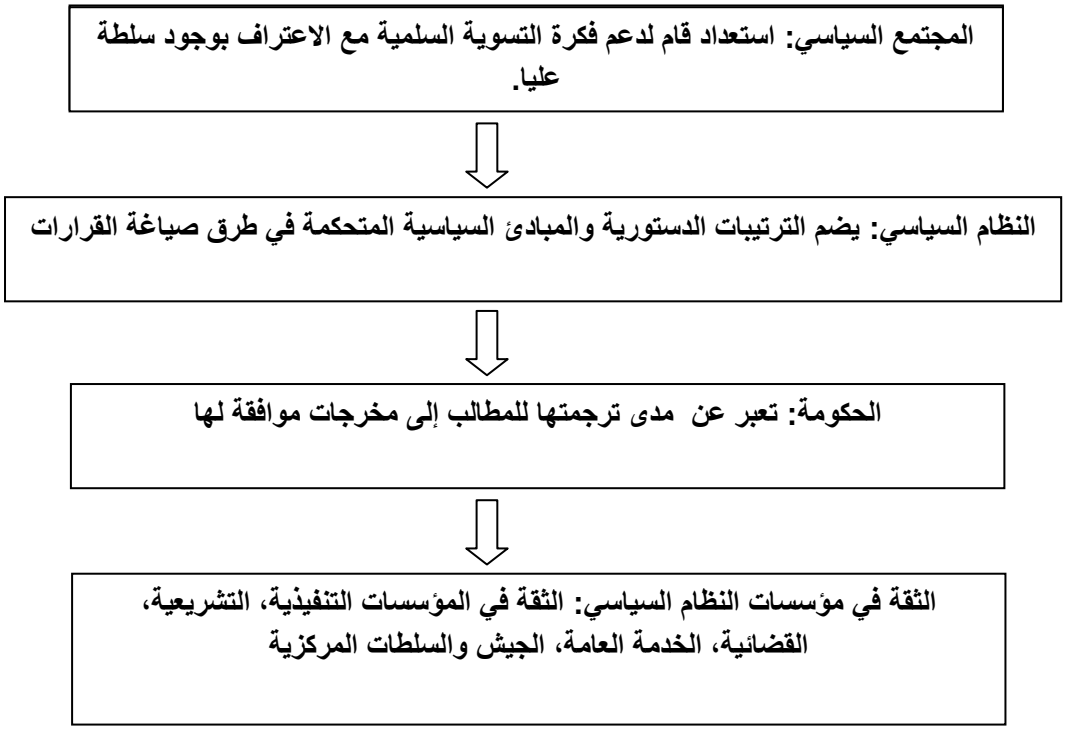

المصدر: يوسف زدام، دور **الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية ـ دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية**. أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة،2013)، ص.135 .

[1] ريم محمد موسى، **مرجع سابق** ، ص.19 .

التعليق:

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن مؤشرات كلية في حين أن الثقة أو الدعم مرتبطان إلى حد أكبر بالفرد، وفي حالة ضبط الوضع الاقتصادي وفشل الأداء الحكومي سيساهم مباشرة في تراجع الدعم الجماهيري للمؤسسات الحكومية. وهذا ما يؤدي إلى طرح التساؤل التالي: ما هي معايير تقييم الأداء الحكومي لدى المواطن؟.

إذ تمثل العدالة التوزيعية الاجتماعية أو توقعات المواطن لنصيبه من الناتج مقارنة بما يحصلون عليه أقرانه من هذا الناتج أهم محددات هذا التقييم [1]، فالبرغم من الأداء الجيد للاقتصاد لبعض الحكومات إلا أن ذلك لم يوفر عنصر الثقة في القادة السياسيين كما أنه لم ينعكس على مستويات الانخراط في المشاركة السياسية والإقبال الانتخابي، لذلك يطرح الباحثون البديل ألا وهو مدخل الثقة في المؤسسات السياسية التابعة للنظام.

[1] يوسف زدام، دور **الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية ـ دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية**. أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة،2013)، ص.136 .

المبحث الثاني:الحدود الأنطولوجية للأمن الإقليمي

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة عدة تغيرات أدت إلى تحول واسع النطاق على صعيد الممارسة في الإستراتيجيات الأمنية، بحيث تم التحول من الطبيعة الجيوعسكرية إلى طبيعة جيواقتصادية في المقابل هذا التحول تبعه أيضا تحول على مستوى الفكر أي الأطر النظرية للدراسات الأمنية، حتى تتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة كالإرهاب الدولي، الهجرة الغير شرعية، الفقر، الأوبئة، كما توسع مفهوم الأمن من الناحية الجغرافية وأصبح التحدث عن أمن إقليمي كمستوى من مستويات تحليل الدراسات الأمنية، فالأمن الإقليمي لن يكون بمعزل عن الأمن الدولي خاصة في ظل تزايد اختراقات العولمة.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي متغير ومركب وذو أبعاد ومستويات عدة، يتعرض لتحديات مباشرة أو غير مباشرة من مصادر متنوعة تختلف درجة تأثيرها فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي الخاص بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق الأهداف التي تضمن المصلحة.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإقليمي

إن دراسة الأمن الإقليمي لا يمكن فهمه أو تفسيره إلا بتوضيح المفهوم العام للأمن ومن ثم تحليل مفهوم الأمن الإقليمي، أما من جهة أخرى المفهوم الأوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكاملComprehensive Security بحيث يتضمن كل أشكال التهديد ، بالإضافة إلى الشراكة الأمنية Security Partnership وفكرة الأمن المتبادل Security Mutual، لكن رغم تعدد هذه التسميات إلا أنها تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم أين تلعب الدولة دور حصري[1].

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،1989)، ص.51 .

الفرع الأول: الأمن

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وفي ذلك يرى **باري بوزان Barry Buzan** أن مفهوم الأمن معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية .

في المقابل فقد ميز **توماس هوبز Thomas Hobbes** بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع في حين تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية[1]،والبحث عن الأمن دفع الأفراد إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي.

الدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى لتحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لذاتها ، وتلك العمليات المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح **المعضلة الأمنية** Security Dilemma .

يرجع كل من **كين بوث وويلر** Kine Booth and Willer نشأة المعضلات الأمنية إلى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان عما إذا كانت الإستعدادت العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحتة لدعم أمنها [2]، أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها ، في حين زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski اختزل السلطات بحيث طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية وفي هذا الشأن يقول:"سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية".

---

[1] مصطفى علوي،"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي".**المركز الدولي للدراسات المستقبلية**.ع.04 (أفريل 2005)، ص ص.20_ 29 .

[2] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19 (جويلية 2008)، ص ص.9 _ 30 .

وعليه مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها مع ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، ووفقا لهذا الرأي فإن الأمن يرتكز على ثلاثة محاور كالتالي[1]:

- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

من جانب آخر هناك مفهوم **الأمن الخشن** Hard Security **والأمن الناعم** Soft Security فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن التقليدي ، في حين الأمن الناعم مفهوم يندرج ضمنه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول كما يمكن أن يتحول الأمن الناعم إلى أمن خشن إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك نفس الحالة بالنسبة للأمن الخشن ، قد يتحول إلى أمن ناعم إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة الأمور .

الفرع الثاني:الأمن الإقليمي

يعرف الأمن الإقليمي على أنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، في حين النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات وتتوقف فعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة[2]، التي يقوم عليها هذا النظام من جهة أخرى مدى استعداد الدول المؤثرة داخل هذا النظام الأمني الإقليمي لتقديم صلاحيات قانونية، إجرائية لأن مسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية الأمن الإقليمي.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص.17 .

(2) **المكان نفسه** .

جامعة الدول العربية تعرف الأمن الإقليمي على أنه :"توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة،ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي"[1].

هيئة الأمم المتحدة: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين".

ويبقى الأمن الإقليمي عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري _ أمني بغية منع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم ، في المقابل يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا مع دفع التهديد الخارجي بما يكفل لها الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات هذه المجموعة[2]، أو تماثلت التحديات التي تواجهها عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد.

---

[1] Barry Buzan ,**peole**,**states**,**and fear** :**the national security problem in international relations bright on** :Harvester wheatsheaf ,1990, p .142 .149 .

[2] الحربي، **مرجع سابق**، ص.27 .

المطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه من بين هـ ذه الأشكال كالتالي[1]:

_ الدفاع الجماعي:

يعتبر شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه، خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام الأمني الإقليمي عبر اتفاقيات أمنية رسمية، وعليه فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا من مفهوم الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة هذا المعنى الأخير.

_ الأمن المتحد:

عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

_ الأمن المشترك:

يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها، باستناده إلى إستراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح أو التخلي عن الردع، بغية تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي.

_ الأمن الشامل:

---

[1] حسن أبو طالب، " **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**"، ورقة عمل قدمت إلى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1998)، ص.495 .

يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب الغير عسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

_ الأمن التنسيقي:

هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

_ الأمن التعاوني:

يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي [1]، بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، ندرة الموارد، قضايا البيئة تشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم.

وعلى ما تم عرضه حول النماذج الأمنية التي قد تتخذها الترتيبات الأمنية الإقليمية فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن، تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معين يمكن اعتماده كنظام أمني إقليمي فالوحدات السياسية الإقليمية تتخذ نماذج وترتيبات أمنية إقليمية بما يتوافق مع ظروفها العامة وإحتيجاتها الأمنية ونوعية التهديدات التي تواجهها ، فتلك الترتيبات الأمنية كما يراها **جيفري كيمب** Djefri

[1] نوال بومليلك،" **نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية** ". مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد يومي 28 . 29 أفريل جامعة تبسة قسم العلوم السياسية 2014 .

Kimb هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية(أمن مشترك،أمن جماعي،أمن شامل،أمن تعاوني) وأطرافها(القوى الإقليمية مع قوى خارجية) وأطرها(رسمية وغير رسمية) وتبعا لتوافق دول الإقليم.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكر أو مشروع أو نموذج معين معد سلفا لتطبيقه، بل يتطلب جهدا مستمرا عبر عمليات معقدة طويلة الأمد بدءا من إجراءات بناء الثقة مرورا بالتعاون الأمني وصولا إلى مرحلة التكامل الأمني، التي تعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي.

وتأسيسا على ما سبق حول الأمن الإقليمي يتضح جليا أنه يضفي الصبغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون عوضا عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن ، فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي ترسيخ البني الأمنية وثباتها[1].

علاوة على ذلك تعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية ربط أمن الدول بدرجة أمن استقرار دول الجوار بحيث أن الدولة أصبحت تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في إقليمها، وذلك راجع إلى أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية حدودها الجغرافية ، لذا وجب عليها الدخول في منظمات إقليمية ذات طابع تعاوني تكاملي لحماية أمنها وضمان استقرارها.

المطلب الثالث:أهداف الأمن الإقليمي

عملية إدارة أمن إقليمي تختلف تماما بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى وفقا لشروط قيام هذا النظام الأمني الإقليمي وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وعليه يمكن حصر بعض من أهداف الأمن الإقليمي كالتالي[2]:

---

(1) خديجة عرفة، " تحولات مفهوم الأمن" أنظر الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09 article01 shtml. (13/05/2015).

(2) نوال بومليلك، **مرجع سابق**، ص.25.

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم مع عدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية ، والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الأجنبي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم .
- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
- ضمان سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة بغية تحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل ما بات يعرف بالفوضى الإقليمية.
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة مع إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
- اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.
- السعي لتوثيق العلاقة بين المصالح الاقتصادية والأمنية مع توافر الحد الأدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح.
- ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى التهديدات والالتزامات والقدرات التي تملكها دولة الإقليم مع مدى استطاعة تلك الدول لتوظيفها في مواجهة التهديدات.

و إذا ما تم استعراض الجانب الآخر المتعلق بالمعيقات التي تحد من فعالية الأمن الإقليمي فإنه تجدر الإشارة إلى بعض تلك المعيقات على سبيل المثال لا الحصر كالتالي[1]:

[1] محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد سبتمبر 2011 ، **مركز الأهرام للدراسا ت الإستراتيجية** ، ع.127 . دون سنة نشر، ص ص . 30_ 37 .

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام الأمني الإقليمي خاصة منها قضايا الأمن والدفاع.
- التنافس تارة والصراع تارة أخرى حول قيادة النظام الأمني الإقليمي(الدور الريادي) في المقابل محاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.
- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية
- ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.
- غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام الأمني الإقليمي.
- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.
- غياب مبادئ الديمقراطية مع انعدام فكرة التعددية الحزبية في ظل استبعاد وإغفال دور المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية.

وعليه تحقيق الاستقرار في أي إقليم يستلزم الانطلاقة من توافق وتعاون إقليمي لا بالاعتماد على فعالية العلاقات الثنائية، هذا ما يدفع لتعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنية على أساس التوافق والتعاون[1].

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 40 .

خلاصة الفصل

إنّ طبيعة النظم السّياسية لها علاقة مباشرة باندلاع الحركات الاحتجاجية، إذ أنّ هذه الحركات التي تطالب بإسقاط الأنظمة برزت أكثر في النظم الاستبدادية، التي تنعدم فيها الحياة السّياسية، أو تتواجد فيها ولكن بصورة شكلية، ويزداد فيها القمع والاضطهاد والفساد والحرمان، ولا يوجد هناك فارق كبير بين شكل النظم الاستبدادية (التعدّدية أو الأحادية)، فكلاهما محفّزان على ضرورة التغيير.

كما يمكن تصنيف الحراك السياسي ضمن أنماط التغيير المعروفة في العلوم الإجتماعية كنمط التغيير الإصلاحي، حالة التمرد والعصيان، حالة انهيار النظام.

وعلى الرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بينهم وطيدة فتحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي، أي الأمن في مستواه الوطني في المقابل المستوى الوطني والإقليمي لهما ارتباطات وثيقة بالمستوى الدولي بحيث يؤكد التحليل للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي ككل